المتغيرات الاقليمية المؤثرة على السياسة المصرية تجاه اثيوبيا

نور علي قاسم
أ.د شذى زكي حسن *
باحثتان من العراق

* كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

ملخص :

لقد تناول هذا البحث التدخلات الإقليمية المؤثرة على السياسة المصرية تجاه اثيوبيا، والمتمثلة في إسرائيل والسودان وجنوب السودان والاتحاد الافريقي، اذ تلعب اسرائيل دوراً مهماً في منطقة حوض النيل وتقوم بتقديم الدعم لإثيوبيا وتحفيز الصراع بينها وبين مصر، وتؤثر هذه القوى الخارجية على التفاعلات بين البلدين من خلال قيامها بدور منشئ او محفز للصراع او التعاون رغبةً منها في تحقيق مصالحها الوطنية في تلك المنطقة، حيث تقوم إسرائيل بتقديم الدعم المالي والفني لإثيوبيا في بناء المشاريع المائية والسدود على نهر النيل الأزرق من اجل التأثير على دول المصب (مصر والسودان) واضعافها سياسيا واقتصادياً، لان نهر النيل يعد شريان الحياة لمصر والسودان.

وقد تناول البحث ايضاً انفصال جنوب السودان وتأثيره على السياسة المصرية تجاه اثيوبيا من خلال تقديمه للدعم المادي والفني لإنشاء السدود الاثيوبية، اذ يعد هذا الدعم محفز للصراع بين مصر واثيوبيا. وتناول ايضاً الاتحاد الافريقي ودوره في التأثير على السياسة المصرية تجاه اثيوبيا، فقد كان دوره في ازمة سد النهضة بين مصر واثيوبيا غير فاعل اذ كان يطالب باستمرار المفاوضات من اجل التوصل الى اتفاق ملزم.

لقد تناول هذا البحث ثلاثة مطالب، وكان المطلب الأول اسرائيل، اما المطلب الثاني فخص السودان والجنوب السوداني، وكان الثالث يمثل الاتحاد الافريقي، اذ تناول في هذه المطالب علاقة هذه المتغيرات بمصر واثيوبيا ودورها في تدعيم الصراع او التعاون، ثم الخاتمة والاستنتاجات والمصادر.

كلمات مفتاحية : الكلمات المفتاحية: اثيوبيا، التدخلات الاقليمية، إسرائيل، السودان وجنوب السودان، الاتحاد الافريقي.

Regional Variables Affecting the Egyptian Policy Towards Ethiopia

Noor Ali Qasim Prof. Dr. Shatha Zaki Hassan

ABSTRACT

This research deals with the regional interventions affecting the Egyptian policy towards Ethiopia, represented by Israel, Sudan, South Sudan and the African Union, as Israel plays an important role in the Nile Basin region as it provides support to Ethiopia and stimulates the conflict between Ethiopia and Egypt. These external forces affect the interactions between the two countries and play the role of a creator or catalyst for conflict or cooperation in their desire to achieve their national interests in that region, as Israel provides financial and technical support to Ethiopia in constructing water projects and dams on the Blue Nile River in order to influence the downstream countries (Egypt and Sudan) and weaken them politically and economically, because the Nile River is the lifeblood of Egypt and Sudan.

The research also dealt with the secession of South Sudan and its impact on the Egyptian policy towards Ethiopia by providing material and technical support for the establishment of Ethiopian dams, as this support is considered a catalyst for the conflict between Egypt and Ethiopia; and also the African Union and its role in influencing Egyptian policy towards Ethiopia. Its role in the Renaissance Dam crisis between Egypt and Ethiopia was ineffective, as it was demanding the continuation of negotiations in order to reach a binding agreement.

KEYWORDS: Ethiopia, Regional Interventions, Israel, Sudan and South Sudan, African Union.

المقدمة

لقد كان للمتغيرات الإقليميّة دورا مهما وفاعلا في التأثير على تطور السياسة المصرية تجاه إثيوبيا، إذ كانت مصر تواجه تحديات حقيقية تتمثل في دخول فاعلين جدد وتأثيرهم على سير العلاقات

بين البلدين، إذ سعت القوى الإقليميّة الى تعزيز مواقع وجودها في إثيوبيا وعلى رأسها «إسرائيل» التي سعت لفرض هيمنتها على إثيوبيا من أجل الحصول على الامتيازات وتحقيق أهدافها بالسيطرة على منابع مياه النيل، وتنوعت هذه المتغيرات ما بين دول ومنظمات.

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من خلال معرفة دور المتغيرات الإقليمية في التأثير على السياسية المصرية تجاه اثيوبيا.

هدف البحث: تهدف الدراسة الى معرفة دور القوى الاقليمية في تقديم الدعم المالي والفني لإنشاء السدود والمشاريع المائية في اثيوبيا، ودور هذه القوى في التأثير على السياسة المصرية تجاه اثيوبيا.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث في الاجابة عن السؤال الرئيس : ما هو دور القوى الإقليمية في التأثير على واقع السياسة المصرية تجاه اثيوبيا؟ وتتفرع هذه الإشكالية الى عدة تساؤلات:

- لماذا قدمت إسرائيل الدعم لإثيوبيا لإنشاء السدود على منابع نهر النيل؟
- ماهو تأثير انفصال جنوب السودان على مصر؟
- ماهو موقف السودان من انشاء سد النهضة في اثيوبيا؟
- ماهو دور الاتحاد الافريقي والسودان في التأثير على العلاقات المصرية -الاثيوبية؟

فرضية البحث: بغية الوصول الى رؤية واضحة للبحث برزت فرضية وقوف أسباب سياسية واقتصادية وراء التدخلات الخارجية في اثيوبيا، وقيامها بتقديم الدعم المادي والفني لإنشاء السدود والمشاريع المائية على منابع نهر النيل.

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهجين للوصول الى النتائج المتوخاة المنهج التاريخي في معرفة تاريخ العلاقة بين القوى الإقليمية وكل من مصر واثيوبيا، والمنهج التحليلي في معرفة تأثير القوى الاقليمية على السياسة المصرية تجاه اثيوبيا.

المطلب الأول: إسرائيل

ركزت «إسرائيل» في علاقاتها الخارجية على دول مؤثرة وعملت

على إقحام دوائر دولية من بينها إثيوبيا في القارة الإفريقية من أجل ممارسة الضغط على العرب والاعتراف بوجودها.

فقد أدركت «إسرائيل» بأن القارة الافريقية تشكل قوة استراتيجية مهمة وفعالة، اذ عملت على استغلال وجودها لتحقيق مزايا استراتيجية مهمة لا سيّما في الدول المحيطة بالدول العربية التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم مثل تشاد وإثيوبيا وكينيا وأوغندا، وعليه فقد عد صانعو القرار «الإسرائيلي» إفريقيا جهة حليفة للصراع ضد العرب [1]، فشهدت منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا حِراكًا اقتصاديًا وأمنيًا وسياسًا واستراتيجيًا كبيرًا نظرًا لما تتمتع بهِ من موقع استراتيجي مهم وفاعل لدى جميع الأطراف المتنازعة في المنطقة، وما تمثله من عمق استراتيجي للدول العربية متمثلة بمصر والسودان في إفريقيا والسعودية واليمن في الخليج العربي، وعليه فان «إسرائيل» تسعى للسيطرة عليها أمنيًا وسياسيًا واستراتيجيًا لتحقيق أهدافها ومصالحها [2].

وقدمت «إسرائيل» في منتصف القرن العشرين المساعدات الفنية والاقتصادية والاجتماعية إلى العديد من الدول الإفريقية بحجة إنمائها وتحسين مستواها المعيشي [3]، وعملت أيضًا على تدريب الأفراد العسكريين وإنشاء منظمات شبه عسكرية وتزويد الحلفاء في إفريقيا بالسلاح [4].

فاتبعت «إسرائيل» استراتيجية ارتكزت على شل الوجود العربي في إفريقيا والوصول الى منابع النيل، وتوسيع الفجوة وتعميق الخلافات بين الدول العربية والإفريقية وتهديد الأمن القومي للدول العربية المعتمدة على نهر النيل، بمحاولة توسيع نفوذها في الدول المتحكمة في مياه النيل مع التركيز على إقامة مشاريع زراعية تعتمد على سحب المياه من «بحيرة فكتوريا» و» تانا « في كل من إثيوبيا وأوغندا، وهي تعمل بذلك على استغلال جميع الإمكانات للتأثير على السياسة الأوغندية والإثيوبية، لذا فقد سعت إلى خلق

اتبعت «إسرائيل» استراتيجية ارتكزت على شل الوجود العربي في إفريقيا والوصول الى منابع النيل

(1) ضفاف كامل كاظم، التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وأثره في العلاقات العربية الإفريقية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 82، المجلد 19، جامعة بغداد، بغداد، العراق، تموز 2020، ص272، للمزيد ينظر: رياض القنطار، التغلغل الإسرائيلي في إفريقية وطـرق مجابهته، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1968، ص 15-18 ، وكـذلـك: نرمين صلاح الدين القحاح، التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، العدد 4، المجلد 1، برلين، المانيا، كانون الأول 2018، ص -43 48.

(2) مناسك عبد الوهاب حكمت، الاستراتيجية الإسرائيلية اتجاه إفريقيا منطلقات جديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد، العراق، 2013، ص 107-108، للمزيد ينظر: حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، منتدى العربية والدولية، بلا مكان، ط1، 2015، ص 15-17.

(3) ضفاف كامل كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 273.

(4)Herman Butime, Shifts in Israel –Africa Relations, Strategic Assessment, VOL 17, NO. 3, October 2014, p 82.

تيار مناهض للعرب لا سيما في الدول المطلة على حوض النيل، والمناطق المطلة على الساحل الشرقي في إفريقيا [5].

وتعود الأطماع «الإسرائيلية» في مياه النيل الى بداية القرن العشرين عندما طلبت الحركة الصهيونية عام (1903م) من الحكومتين المصرية والبريطانية السماح لها بتوطين اليهود في سيناء لمدة (99) عامًا، وتحويل جزء من مياه النيل لتوفير احتياجاتهم من المياه، ووافقت بريطانيا مبدئيًا على المشروع ولكن الظروف الدولية لم تسمح بتنفيذه وذلك بسبب الخطر النازي وعدم رغبة بريطانيا وفرنسا في الدخول في خلافات حول مناطق النفوذ في المنطقة [6].

اهتمت «إسرائيل» بمصر اهتمامًا كبيرًا وبدورها المهم والفاعل في معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي وبقدرتها على التأثير على الأقطار العربية للتطبيع مع «إسرائيل»، ويعود هذا الاهتمام إلى سببين **أولهما:** قوة مصر الذاتية بكونها دولة فعالة وكبيرة ومتماسكة، **وثانيًا:** دور ومكانة مصر العربية والإقليميّة المهمة [7]، وعليه تبّنت «إسرائيل» استراتيجيتين مختلفتين تجاه مصر وهما [8]:

1. **استراتيجية الدور المباشر:** عن طريق سعي إسرائيل للضغط على مصر، لإخذ نسبة (1%) من مياه نهر النيل، وهذا ما وعد به الرئيس المصري الأسبق (أنور السادات) إسرائيل من خلال معاهدة السلام المصرية -الإسرائيلية، بأنه سيمد إسرائيل بالمياه من خلال ترعة السلام ولم يحدث ذلك.
2. **استراتيجية الدور غير المباشر:** من خلال محاصرة «إسرائيل» للسياسة المصرية في محيطها الإقليميّ الإفريقيّ عبر التغلغل السياسيّ والأمنيّ والعسكريّ والاقتصاديّ في إفريقيا، لتشتيت مصر سياسيًا واستراتيجيًا ولتحصل «إسرائيل» على حصة ثابتة من الإيراد السنوي لنهر النيل.

قضية المياه احتلت مركز الصدارة في الفكر الصهيوني ولتحقيقه رفعت شعار «حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل

لذا فإن قضية المياه احتلت مركز الصدارة في الفكر الصهيوني ولتحقيقه رفعت شعار «حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل»، فتحقيق حلم إنشاء دولة يهودية لا يتم بدون

(5) أسامة عبد الرحمن، نهر النيل: أطماع وصراعات وحلول مقترحة، دار الـزهـور المعرفة والبركة، الجيزة، مصر، ط1، 2012، ص 103-104.

(6) عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، دار الشروق، عمان، الأردن، 2005، ص 84.

(7) محمد محارب، إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسيات، مجلة سياسات عربية، العدد 3، بيروت، لبنان، تموز 2013، ص 28.

(8) ميعاد عبد الرزاق عبد الوهاب ومصطفى جاسم حسين، الصراع حـول مياه نهر النيل، مجلة دراسات مستدامة، السنة الثالثة، العدد3، المجلد 3، الملحق 3، بغداد، العراق، 2021، ص 832.

وجود المياه، إذ حرصت إسرائيل على إقامة توازن وتلازم بين خريطة أمنها وخريطة مياهها وبين استمرارية وجودها وإمكان توفير المياه لسكانها[9]، لذلك مرت العلاقة المصرية – الإسرائيلية بثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى: مرحلة العداء والحرب (1948م -1973م) لم يكن فيها تحديد موقف استراتيجي إزاء إسرائيل وتحديدًا مسالة بقاء أو عدم بقاء الدولة العبرية في المنطقة العربية، واستمر هذا الحال حتى العام (1967م) عندما احتلت «إسرائيل» الأراضي المصرية، إذ أصبح لزامًا وضع نهاية للاضطرابات وتحديد موقف من إسرائيل الذي جسد قرار مجلس الأمن (242) « مبادلة الأرض التي احتلت عام (1967م) بالسلام»[10].

المرحلة الثانية: حسم الخلاف عام (1973م) إذ أتاحت حرب (تشرين) لمصر الجلوس على مائدة المفاوضات، ثم اتبعها تسويق نهج (كامب ديفيد 1978م) و (معاهدة السلام عام 1979م) ثم تصاعدت تناقضات مصر مع بعض الدول إلى مستويات تفوق ما لها مع إسرائيل، وخصوصًا عام (1990م) عندما غزا العراق الكويت، إذ استطاعت الولايات المتحدة التسويق لمنهج (كامب ديفيد) بين «إسرائيل» ومصر، ليس بكونه استثناءً بل بكونه قاعدة، وأن العراق يشكل خطرًا على دول المنطقة أكثر من إسرائيل وهذا ما مهد الطريق للاتفاق المصري- الإسرائيلي في المباشرة بعملية السلام في المنطقة[11].

إذ تعد اتفاقية (كامب ديفيد) التي تم توقيعها في (17 ايلول 1978م) أول اتفاقية للسلام بين مصر و»إسرائيل»، وتمت بعد المفاوضات التي أجراها الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) في منتجع (كامب ديفيد) في الولايات المتحدة وتضمّنت إطارًا عامًا لانسحاب القوات «الإسرائيلية» من سيناء، وعلى إثر ذلك وافقت مصر على إقامة علاقات سلام دائمة وتطبيع العلاقات سياسيًا وثقافيًا واقتصاديًا مع إسرائيل[12].

(9) حسام الدين ربيع الإمام، البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص33.

(10) خالد مشرف عيدان، العلاقات المصرية -الاثيوبية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق، 2009، ص128.

(11) صبحي فاروق صبحي، الدور الإقليميّ لمصر في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث (11 أيلول 2001)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق، 2009، ص 237.

(12) خالد مشرف عيدان، مصدر سبق ذكره، ص 138.

وعليه قد ألغت معاهدة (كامب ديفيد) العداء السياسي بين «إسرائيل» ومصر ويشير «رون تيرا» الباحث الاسرائيلي إلى أن هذه المعاهدة قد منحت «إسرائيل» إنجازين استراتيجيين هما [13]:

1- إبعاد مصر من دائرة العداء مع «إسرائيل» وتمكين الحكومة «الإسرائيلية» من الاستثمار، في مجال تحسين مكانة الدولة العبرية في الصراع مع الدول العربية الأخرى.

2- أسهمت معاهدة (كامب ديفيد) في بلورة شراكة استراتيجية بين مصر من جهة و»إسرائيل» من جهة أخرى مما مكّن إسرائيل من القيام بالعديد من حملاتها العسكرية ضد الدول العربية، ويبقى اهتمام إسرائيل بمياه النيل منهجًا ثابتًا في استراتيجيته، إذ جرى التفاوض في عهد الرئيس المصري (أنور السادات) حول منح إسرائيل نسبة (1%) من مياه النيل لغرض إصلاح صحراء النقب[14]، إذ ترى إسرائيل أن مصر يوجد لديها فائض من المياه يقدر بحوالي (10 مليار م^3) سنويًا، وأن المياه الضائعة في البحر المتوسط في فصل الشتاء والمستعملة لتوليد الكهرباء، ينبغي الاستفادة منها من خلال القيام بإنشاء هذا المشروع المقترح [15]، إلا أن الشعب المصري رفض العديد من المشاريع التي قدمتها «إسرائيل» مما أدى ذلك إلى تعزيز العلاقات بين إسرائيل ودول المنبع لا سيما إثيوبيا من أجل ضرب المصالح المائية المصرية وقيامها بإعداد (23) مشروعًا على النيل الأزرق[16]، والضغط على صانع القرار المصري نظرًا لخطورة وحساسية ورقة المياه في الاستراتيجية المصرية، إذ تلعب إسرائيل دورًا غير مباشر في الصراع بين دول حوض النيل والاستفادة من نفوذها في كينيا وإثيوبيا ورواندا لخدمة مصالحها الخاصة[17].

المرحلة الثالثة: بدأت منذ القرن الحادي والعشرين والتي كشفت لمصر ما قد تحمله «عملية السلام « من مخاطر على مستقبل مصر، إذا ما استتب السلام في المنطقة، إذ يصبح السؤال من بيده القرار المركزي في المنطقة؟ وذلك مع احترام قيد عدم الدخول في حرب، أي بمعنى أن العلاقات ستدخل في مرحلة المنافسة، على الرغم من

(13) نقلاً عن صالح النعامي، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية واستشراق لمآلاتها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2013، ص 8.

(14) حسن البيضاني، الصراع العسكري في الشرق الأوسط.. بين التصعيد وفرض الهيمنة، مجلة حمورابي للبحوث وللدراسات الاستراتيجية، السنة السابعة، العدد 30، بغداد، العراق، 2019، ص 61.

(15) خالد مشرف عيدان، مصدر سبق ذكره، ص 139.

(16) نوار جليل هاشم وسوسن صبيح حمدان، التحديات المستقبلية لمشكلة المياه في العالم العربي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 2014، ص 144، للمزيد ينظر: سيد عاشور أحمد، المشكلات الاقتصادية والسياسية: إفريقيا واقتسام المياه بين دول حوض النيل، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 2011، ص 108.

(17) أحمد عبد الغفار محمد، الصراع وحرب المياه في العالم العربي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصرن 2018، ص66.

أن هذا الموضوع ما زال يثير إشكالاً فكريًا داخل مصر[18].

فمع بداية حكم الرئيس (حسني مبارك) لم تكن هنالك علاقات فعلية بين مصر وإسرائيل فظل طوال سنوات حكمه رافضًا زيارتها، باستثناء زيارته الوحيدة التي حضر فيها جنازة رئيس الوزراء الإسرائيلي (إسحاق رابين) حريصًا على ابطاء وتيرة التطبيع، وكان من أولوياته التعامل مع البنية التحتية المتهالكة والاحتياجات الاقتصادية، ولم يكن (حسني مبارك) مستعدًا على الإطلاق للدخول في أي مواجهة مع إسرائيل تستنزفها وتقودها نحو الانهيار [19] .

وفي (كانون الثاني/يناير2011م) اندلعت الاحتجاجات الشعبية في مصر[20]، ورغم كل المحاولات التي قدمتها إسرائيل لدعم نظام مبارك والحيلولة دون سقوطه إلا أن الأحداث قد سارت في تجاه مغاير، وتنحى (حسني مبارك) عن الحكم في (11 شباط/ فبراير2011م) وعندئذ أعلن الجنرال «بن اليعازر» بأن إسرائيل قد خسرت واحدًا من أهم حلفائها وأصدق أصدقائها [21]، ويعود سبب فشل إسرائيل في توقع ثورة (25 يناير) إلى الأسباب التالية [22]:

1. خفضت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من رصدها للأوضاع في مصر منذُ توقيع معاهدة (كامب ديفيد) وركزت جهودها على لبنان وإيران وفلسطين.
2. كان خبراء الشؤون العربية في إسرائيل يعتقدون بأن النظام المصري قوي وأن المعارضة ضعيفة.
3. تبنت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وجهة نظر الأجهزة الأمنية المصرية حول تأكيد استقرار نظام الحكم لـ (مبارك).

كان الإخوان يرون «إسرائيل» عدوًا دينيًا لهم، وظلوا طوال تاريخهم، يطالبون بطرد سفيرها وإلغاء المعاهدة وتحرير فلسطين، إلا أن مواقفهم قد تحولت فتحدثوا عن احترام الاتفاقيات الدولية، وساهم (محمد مرسي) في الوساطة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، إذ أسفر عن تدخلهم وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس بصورة سريعة ناهيًا القتال بينهما في (تشرين الثاني 2012م)، إذ لم تشهد العلاقات في فترة الرئيس محمد مرسي أي تدهور وإن نظامه قد منح

(18) صبحي فاروق صبحي، مصدر سبق ذكره، ص237.

(19) صلاح سمير النداري، العلاقات المصرية الإسرائيلية في ضوء المتغيرات السياسية المصرية وضرورة إعادة النظر في معاهدة السلام (26 مارس 1979)، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، مركز الديمقراطي العربي، العدد 2، المجلد 1، برلين، المانيا، ديسمبر 2018، ص165.

(20) خالد مشرف عيدان، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(21) صلاح سمير النداري، مصدر سبق ذكره، ص 169، للمزيد ينظر: عدنان هياجنة واخرون، الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 52-53.

(22) خالد مشرف عيدان، مصدر سبق ذكره، ص 142.

نوعًا من الشرعية الإخوانية « لمعاهدة السلام» [23].

وبعد أن تولى الرئيس (عبد الفتاح السيسي) الحكم شهدت سياسته تطورًا مع إسرائيل، فحرصت وسائل الإعلام الإسرائيلية على توثيق التعاون والعلاقات بين إسرائيل ومصر، إذ عمدت الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على مد مصر بالمعلومات الاستخبارية حول تحرك الجهاديين وأماكن تواجدهم في سيناء [24].

أما إسرائيل وإثيوبيا فقد تم إنشاء أول قنصلية إسرائيلية في إثيوبيا عام (1956م)، وقد كانت مهمة السفير الإسرائيلي تحسين العلاقات الإسرائيلية -الإثيوبية، والتغلغل في أرجاء إفريقيا من خلالها إذ تجد في أسواق إفريقيا منطقة خصبة لتصريف منتجاتها[25].

وقد ساعدت إسرائيل إثيوبيا في تنمية مواردها المائية من خلال المساعدات الفنية لاستغلال مياه النيل المتمثلة بقيام خبراء المياه الإسرائيليين بعملية المسح للسدود التي تغذي النيل الأزرق، وعلى بحيرة تانا لغرض حجز (6 مليار م^3) من مياهه وخفض حصة السودان ومصر من المياه [26]، وكانت مساهمة إسرائيل في بناء السدود على منابع نهر النيل تمثل إحدى أدوات الضغط على إثيوبيا لتهجير اليهود الفلاشا [*] إلى إسرائيل [27] .

ساعدت إسرائيل إثيوبيا في تنمية مواردها المائية من خلال المساعدات الفنية لاستغلال مياه النيل

وعليه فقد قامت إسرائيل بتحريض إثيوبيا بطريقة غير مباشرة على إثارة موضوع الحصص المتساوية، والمشاركة العادلة في مياه نهر النيل انطلاقًا من إدراكها بأن إثيوبيا تنتهز الفرصة لتذكير مصر بعدم قبولها الاتفاقيات المتعلقة بهذا الشأن، وكان رد الحكومة المصرية على التعاون بين إثيوبيا وإسرائيل عن طريق تقديم الدعم «لحركة تحرير أرتيريا»، وتشجيع فكرة الصومال الكبير وحرضت مسلمي إثيوبيا على الثورة ضد الإمبراطور (هيلا سيلاسي) وذلك لضعف قوته ومنعه من

قامت إسرائيل بتحريض إثيوبيا بطريقة غير مباشرة على إثارة موضوع الحصص المتساوية

(23) صلاح سمير النداري، مصدر سبق ذكره، ص 172.

(24) صالح النعمامي، العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2017، ص 112-114.

(25) عايدة العلي سري الدين، السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص130.

(26) ليلى العجال، الدور الإسرائيلي في النزاعات المائية بحوض النيل: النزاع الإثيوبي المصري أنموذجًا ، مركز الدراسات الدولية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 68، بغداد، العراق، كانون الثاني 2017، ص212.

(*) فكانت الحركة الأولى عام (1984م1985-م) والتي أسفرت عنها هجرة (14) ألف يهودي إثيوبي إلى إسرائيل والتي عرفت بعملية موسى، وجاءت بعد ذلك الحركة الثانية في عام (1991م) والتي عرفت بعملية سليمان وأسفرت عن هجرة (18) ألف يهودي إثيوبي . وعد الله حسين ياسين الحمداني، نهر النيل وتأثيره على الامن القومي العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 150-151.

(27) عايدة العلي سري الدين، مصدر سبق ذكره، ص 135.

استخدام مياه نهر النيل أو الإضرار بها[28].

حاولت إسرائيل استخدام إثيوبيا [*] كورقة ضغط على مصر كون البحيرات على الأراضي الإثيوبية تعد المنبع الرئيسي لمياه نهر النيل؛ وإن حوالي (80%) من مياه نهر النيل تأتي من هضبة الحبشة، فعملت على شن حملات معادية لها، والتشكيك في حصتها المائية من مياه نهر النيل وتهديد إثيوبيا ببناء سدود على مياه نهر النيل مع التأكد من كمية المياه الواصل إلى مصر[29].

والجدير بالذكر ان إسرائيل كانت تترقب الفرصة من أجل تعزيز علاقاتها وتحالفاتها مع إثيوبيا، إذ أرسل الجيش الإسرائيلي في بداية الستينيات من القرن العشرين خبراء ومستشارين عسكريين وصل عددهم إلى أكثر من (100) خبير ومستشار للقيام بمهمات مختلفة في إثيوبيا، وفي مقدمتها تدريب الجيش الإثيوبي، ووصل عمق التدخل العسكري الإسرائيلي في الجيش الإثيوبي إلى درجة متقدمة، وقامت القيادات العسكرية الإثيوبية باستشارة الخبراء الإسرائيليين في جميع الأمور العسكرية [30].

فدعمت إسرائيل سياسة إثيوبيا في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وكانت إثيوبيا تأخذ موقف الانحياز إلى إسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي بسبب سياسة الدول العربية المؤيدة للصومال وأرتيريا في مواجهة إثيوبيا، وقد استمر هذا الوضع حتى عام (1973م) واندلاع (حرب أكتوبر)، حيث أعلنت إثيوبيا قطع علاقاتها مع إسرائيل، وذلك بسبب رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية التي اُحتلت عام (1967م)، وفي الواقع أن قرار قطع العلاقات لم يكن يعبر عن قناعة إثيوبيا أكثر من أنه جاء في إطار قطع عدة دول إفريقية علاقتها مع إسرائيل وخاصةً أن إثيوبيا هي مقر منظمة الوحدة الإفريقية[31]، وفي حزيران عام (1989م) أعلن الرئيس (منغستو هيلا ميريام) تجديد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل [32].

واستمر التعاون بين إسرائيل وإثيوبيا حتى بعد تغيير نظام

(28) لمياء صفاء حسن، المشكلة المائية في إسرائيل وأثرها في العلاقات المصرية – الإثيوبية (1952-1981) دراسة تاريخية، مجلة دراسات تربوية، العدد 51، بغداد، العراق، 2020، ص 123.

(*) تعد إثيوبيا إحدى أهم الدول في إفريقيا من وجهة نظر إسرائيل كون إثيوبيا البلد الوحيد غير العربي الذي يحول دون أن يصبح البحر الأحمر بحرًا عربيًا ، وإن التحالف مع إثيوبيا يساعد إسرائيل على التواجد العسكري في البحر الأحمر ويسهل تقديم المساعدة إلى الجماعات الانفصالية في جنوب السودان. للمزيد ينظر : أحمد عز الدين اسعد، العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية: رهانات الهيمنة والتغلغل في إفريقيا، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 80، رام الله ، فلسطين، 2021، ص 52.

(29) مينا عدنان عبد الأمير، متغير المياه في الإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة (الشرق الأوسط أنموذجًا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق، 2021، ص 96.

(30) محمد محارب، إسرائيل والقرن الإفريقي – الانعكاسات والتدخلات، مجموعة مؤلفين، العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، لبنان، تشرين الأول 2013، ص 301؛ للمزيد ينظر: منى حسين عبيد، السياسة الإسرائيلية تجاه دول شرق إفريقيا: (إثيوبيا-السودان إنموذجًا)، مركز الدراسات الدولية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد 11، بغداد، العراق، حزيران 2010، ص6.

(31) عايدة العلي سري الدين، مصدر سبق ذكره، ص 131؛ للمزيد ينظر: محمد بركات، مشكلات المياه العربية: الأزمات والصراعات والحروب، دار أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، مصر، 2006، ص 51-52.

(32) محمد محارب، إسرائيل والقرن الإفريقي – الانعكاسات والتدخلات، مصدر سبق ذكره، ص 311.

السياسي في إثيوبيا في (أيار عام 1991م)، إذ لم تؤثر هذه التغييرات على سياسة إسرائيل تجاه إثيوبيا، فالحكومة الإثيوبية برئاسة « ميليس زيناوي» أظهرت ميلاً شديدًا تجاه إسرائيل، وما يدل على هذا التصريح الذي أدلى بهِ رئيس وزراء إثيوبيا « ميليس زيناوي» الذي أكد فيه على وجود عـلاقات وديـة بين إثيوبيا وإسرائيل، وجـاء هـذا البيان متزامنًا مع رغبة السلطة الإثيوبية في كسب إسرائيل كحليف لها في المنطقة، لضمان أمنها بعد أن فقدت سواحلها على البحر الأحمر، نتيجة لحصول أرتيريا على استقلالها الرسمي في أيار 1993م[33].

نلاحظ ان إسرائيل لها دور بارز في التأثير على السياسة المصرية تجاه إثيوبيا، وأن الأزمة التي جرت بين دول المنبع وكل من السودان ومصر في اجتماع الإسكندرية في تموز (2009م)، والتي حالت دون توقيع «الاتفاقية الإطارية» لمياه نهر النيل، إذ تعزى بالدرجة كبيرة إلى الأيادي الإسرائيلية السرية، إذ استخدمت إسرائيل الأدوات الدبلوماسية والقوة الناعمة لزيادة نفوذها في حوض النيل مما يمكّنها من تطويق الأمن القومي المصري في المنطقة [34].

وطلبت إسرائيل من إثيوبيا المساعدة من أجل العودة إلى إفريقيا مقابل مساهمة إسرائيل في تنمية علاقات إثيوبيا مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية

وعليه ساهمت إسرائيل في تطوير الزراعة والصناعة في إثيوبيا؛ وجرى تبادل للخبرات في هذا المجال، وطلبت إسرائيل من إثيوبيا المساعدة من أجل العودة إلى إفريقيا مقابل مساهمة إسرائيل في تنمية علاقات إثيوبيا مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، فتعهدت إسرائيل بتطوير قطاع الزراعة الذي يعد المخرج الوحيد لإثيوبيا من أزمة المجاعة والجفاف التي تعيشها، والتي تضربها من حين لآخر؛ وذلك بسبب عدم وجود المخزون الكافي من الأغذية، وفي الوقت نفسه ستعمل إسرائيل على بناء القدرات وتقديم الخبراء الإسرائيليين في كافة المجالات؛ وذلك للإسهام في تحسين النمو الاقتصادي الوطني في إثيوبيا، وتعزيز برامج القدرة التي تعد أهم مشروعات التنمية في

(33) منى حسين عبيد، العلاقات الإثيوبية-الإسرائيلية في ظل الحكومات المتعاقبة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 75، بغداد، العراق، 2021، ص9.

(34) خالد مشرف عيدان، مصدر سبق ذكره، ص 150.

إثيوبيا [35].

ولقد ظهر التعاون أيضًا بين إسرائيل وإثيوبيا في مجال الطاقة والكهرباء، إذ تم إنشاء محطات للطاقة والوقود، وتولت إسرائيل مهمة إدارتها، إذ وصل حجم الاستثمار الإسرائيلي في إثيوبيا عام (2014م) إلى حوالي (650) مليون دولار[36]، وفي عام (2019م) تم عقد اتفاقية بين إثيوبيا وإسرائيل من أجل تعزيز التعاون والتجارة البينية، إذ شمل هذا التعاون قطاع الري والمياه والطاقة [37].

من خلال ذلك يمكن القول إن إسرائيل اتبعت سياسة مزدوجة في دول المنبع، إذ عملت على إثارة الخلافات وتوتير العلاقات بين مصر ودول حوض النيل لا سيما مع إثيوبيا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قامت إسرائيل بتقديم الدعم لإثيوبيا من أجل إقامة السدود على النهر بهدف الضغط على مصر لتقبل بإعطاء إسرائيل حصة من مياه نهر النيل مقابل عدم تلاعب إسرائيل بجريان مياه النيل.

المطلب الثاني: السودان وجنوب السودان

تحتل السودان موقعًا استراتيجيًا مهمًا بالنسبة لمصر وإثيوبيا، فهي تقع في الشمال الشرقي من القارة الإفريقية [38]، والجزء الجنوبي من الوطن العربي فضلاً عن كونها تحتل موقعًا متوسطًا من وادي النيل، ولهذا فإن السودان تمثل عمقًا استراتيجيًا لمصر وإثيوبيا[39].

عانت الحكومة السودانية في الخمسينيات من القرن العشرين من سياسة إثيوبيا الخارجية، لا سيما ما يخص التمرد الذي حدث في جنوب السودان عام (1955م)، إذ تعاطفت مع الجنوبيين من خلال تقديم الدعم للمتمردين، ولعل السبب في ذلك هو الانتماء الإفريقي المشترك من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب المسيحية التي جمعت النخبة الإثيوبية الحاكمة مع القطاع الأكبر من النخبة المتعلمة في جنوب السودان، فشهدت العلاقات السودانية – الإثيوبية خلال تلك المدة تدهورًا شديدًا في العلاقات[40]، فتصاعد التوتر بين البلدين واتجهت الحكومة السودانية إلى توطيد علاقاتها مع مصر، وأعلنت الحكومة المصرية أنها لن تسمح بأي عدوان يقع على السودان،

(35) منى حسين عبيد، العلاقات الإثيوبية-الإسرائيلية في ظل الحكومات المتعاقبة، مصدر سبق ذكره، ص10.

(36) خالد مشرف عيدان، مصدر سبق ذكره، ص 151-152.

(37) اتفاقية التعاون بين إسرائيل وإثيوبيا، 1 ايلول 2019، متاح على شبكة الانترنيت https://aawsat.com ، تاريخ زيارة الموقع 30 كانون الأول 2021.

(38) عثمان الأمير، تسونامي نهر النيل والصراع القادم، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2013، ص 86.

(39) خالد مشرف، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(40) منى حسين عبيد، العلاقات السودانية – الإثيوبية 1954 – 2003، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 22، العدد 2، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2011، ص 304.

إن أي عدوان عليها من جانب إثيوبيا سيكون عدوانًا على مصر، وفي الواقع إن موقف مصر هذا نابع من موقف مضاد لإثيوبيا التي كانت تهدد من الحين والآخر بقطع مياه نهر النيل عن البلدين مصر والسـودان الأمـر الذي دفعها لاتخاذ هذا الموقف[41].

ومما زاد العلاقات سوءًا هو قيام السودان بعقد اتفاقية مياه النيل مع مصر عام (1959م) والتي جوبهت بالمعارضة من إثيوبيا، على اعتبارها صاحبة الحق أكبر من السودان ومصر؛ لأن نهر النيل ينبع من أراضيها وإنه كان يفترض الاتفاق المسبق معها، لذا كانت إثيوبيا ترى في هذا الاتفاق مساسًا بكرامتها الوطنية، وإن المسألة ليست مسألة مصالح فحسب، ولذلك فقد شهدت العلاقات السودانية الإثيوبية خلال تلك المدة (1958م – 1964م) تدهورًا شديدًا، نتيجة لقيام الحكومة الإثيوبية بدعم المتمردين في جنوب السودان، بالرغم من قيام الحكومة العسكرية السودانية برئاسة (إبراهيم عبود) بعقد اتفاقية مع الحكومة الإثيوبية بشأن تسليم المعارضين الارتيريين إلى الإمبراطور «هيلا سلاسي» (إذ كانت ارتيريا إقليميًّا تابعًا لإثيوبيا)، مقابل وقف الدعم الإثيوبي للجنوبيين، إلا أن إثيوبيا لم تلتزم بتنفيذ ذلك الاتفاق [42].

وخلال المدة (17-25 تموز/ يوليو عام 1972م) تم التوصل إلى حل نهائي بشأن مسألة النزاع الحدودي بين السودان وإثيوبيا، وذلك بموجب الاتفاق الذي وقع من قبل وزير خارجية السودان آنذاك «منصور خالد» ووزير الخارجية الإثيوبي» مناس هايلي» في أديس أبابا، والذي نص على إعادة تخطيط الحدود وفق معاهدتي (1902م) و (1907م)، وبذلك فقد توصلت الاتفاقية إلى إنهاء بعض الخلافات الرئيسة بين إثيوبيا والسودان[43].

وأما في إطار مصر والسودان فقد شهدت العلاقات بين البلدين تعاونًا في مجال الموارد المائية، والذي يعد من أهم الركائز الأساسية التي تعمل على توفير الأمن المائي لشعبي وادي النيل، إذ بدأ التعاون الثنائي منذُ قيام مصر بإنشاء «خزان سنار» على النيل الأزرق لمصلحة

(41) مصطفى عبد الكريم مجيد، إثر متغير المياه في العلاقات المصرية-الاثيوبية، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2021، ص 123.

(42) منى حسين عبيد، العلاقات السودانية – الإثيوبية 1954 – 2003، مصدر سبق ذكره، ص304.

(43) مصطفى عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص 123.

السودان في عام (1925م)، ودعم مصر إنشاء «سد جبل الأولياء» في السودان من أجل توليد الطاقة الكهربائية لمدينة الخرطوم عام (1932م)[44].

وفي نهاية عام (1985م)، بدأت العلاقات بين مصر والسودان تشهد توترًا بسبب قضية حلايب، وذلك عندما أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى حكومة السودان، وأكدت مصر في هذه المذكرة أن قانون الانتخابات البرلمانية في (27 شباط / فبراير 1958م) قد خالف اتفاق عام (1988م)، بشأن الحدود المشتركة وذلك بسبب إدخال المنطقة الواقعة شمال مدينة وادي حلفا، وكذلك المنطقة المحيطة بحلايب وشلاتين الواقعتان على ساحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية، وقد طالبت المذكرة المصرية باسترجاع هذه المناطق التي تقوم السودان بإدارتها [45].

فقامت مصر باتباع سياسة تقوم على تقوية علاقاتها مع حكومة الإنقاذ الوطني السودانية، التي جاءت بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في (30 حزيران 1989م) بقيادة الفريق (عمر حسن البشير)، فكانت من المؤيدين لهذه الحكومة إلا ان تحسين العلاقات بين البلدين لم يدم طويلاً بسبب قيام مصر بفرض سيطرتها على مثلث حلايب عام (1992م)، ومما زاد الوضع سوءًا بين مصر والسودان وإثيوبيا هو قيام إثيوبيا باتهام السودان بتدبير محاولة اغتيال الرئيس المصري الاسبق (حسني مبارك) أثناء زيارته لإثيوبيا عام (1995م)، وعلى أثره تقدمت إثيوبيا بشكوى إلى مجلس الأمن طالبت فيها بضرورة عقد اجتماع عاجل، لبحث طلبها المُتمثل بتسليم المتهمين بمحاولة الاغتيال، ونتج عن الاجتماع صدور عدة قرارات وهي القرار (1044) بتأريخ (31 كانون الثاني 1996م)، والقرار (1054) بتأريخ (26 نيسان 1996م)، ثم القرار (1070) بتأريخ (16 آب 1996م) والذي قضى بفرض العقوبات الدبلوماسية على السودان بسبب عدم تسليمها المتهمين بمحاولة الاغتيال [46].

وبعدها تحسنت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين مصر

(44) عبد المعطي أبــو زيد واخرون، مصر في افريقيا، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مصر، يناير 2019، ص 136.

(45) مصطفى عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص 124.

(46) خالد مشرف عيدان، مصدر سبق ذكره، ص157.

والسودان، إذ قام وزير التجارة السوداني في عام (1998م) بزيارة إلى مصر من أجل تنشيط البروتوكول التجاري بين البلدين وإحياء اللجنة التجارية المشتركة وتنشيط الاستثمار بين البلدين، وإنشاء غرفة اقتصادية مشتركة لتنمية التعاون الاقتصادي في مجالات عدة [47]، فضلاً عن قيامها بدور مهم في مشكلة «جنوب السودان» أثناء طرحها للمبادرة المشتركة في (1999م) والتي تهدف إلى إيجاد حل شامل للمشكلة، فالمعروف أن مصر كانت ترفض دائمًا فصل جنوب السودان عن شماله، وتسعى إلى الحفاظ على وحدة السودان واستقراره السياسي، وهذا ما جعلها تقف بالضد من اتفاق «ماشاكوس» عام (2002م) والذي نص على فصل الدين عن الدولة، وحق تقرير المصير لجنوب السودان[48].

وعليه تكمن مخاوف مصر من مسألة انفصال جنوب السودان في التالي [49]:

1- قد يؤدي الانفصال إلى حدوث حالة عدم الاستقرار في الجنوب، وسيشعل الحروب الأهلية مما سيؤدي إلى انقلاب أمني شامل في حوض النيل والقرن الإفريقي وسيزيد من التدخلات الخارجية التي تخفي نواياها الاستعمارية وفي مقدمتها إسرائيل بمشروعها الرامي إلى الإحاطة بالوطن العربي.

2- تخوف الحكومة المصرية من قيام نظام إسلامي يحكم بالشريعة الإسلامية، على الحدود الجنوبية لمصر مما قد يشكل تهديدًا وخطرًا على النظام المصري.

لا وجود لمصر بلا النيل فما دامت مصر هي هبة النيل، إذن يهمها أن يكون في السودان حكومة مركزية تكون قادرة على الحفاظ على مجرى نهر النيل

3- تخشى مصر من أن يؤدي ظهور دولة جديدة إلى مزيد من الضغط على موارد نهر النيل.

4- لا وجود لمصر بلا النيل فما دامت مصر هي هبة النيل، إذن يهمها أن يكون في السودان حكومة مركزية تكون قادرة على الحفاظ على مجرى نهر النيل من منبعه في الجنوب وصولاً إلى أسوان، فقضية المياه ترتكز بالأساس على أمن دول الحوض ومجرى نهر النيل.

(47) مهند عبد الواحد النداوي، إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2013، ص 218.

(48) منى حسين عبيد، مشكلة سد النهضة وتأثيرها في العلاقات السودانية- المصرية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، العدد 40، بغداد، العراق، حزيران 2020، ص 131.

(49) المصدر نفسه، ص 131.

وبعد ثورة (25 كانون الثاني 2011م) بادر السودان بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي للنظام الوليد في مصر، فسارع الرئيس (عمر البشير) إلى زيارة القاهرة، ليكون أول رئيس عربي يزور مصر بعد الثورة، فشهدت هذه الفترة تطورًا ملموسًا في العلاقة بين البلدين في جميع المجلات، وبدأت تفاهمات جادة لإيجاد حل نهائي لمسالة استحواذ مصر على «مثلث حلايب» حتى لا يبقى ذلك الأمر أحد العقبـات التي تقف دون تطور العلاقات [50].

أما ما يخص علاقتها مع إثيوبيا فقد عقدت الحكومة السودان في عام (2003م) تحالفًا اقتصاديًا وأمنيًا وسياسيًا مع إثيوبيا، ولعل السبب في ذلك يعود إلى رغبة السودان في الوقوف ضد أرتيريا وحماية جبهتها الشرقية من الخروقات المتكررة [51].

يمثل عام (2011م) «عام الحسم» لقضية جنوب السودان إذ جرى استفتاء حق تقرير المصير والذي أفرز انفصال جنوب السودان[*] عن شماله[52]، إذ يمثل هذا الانفصال تهديدًا مباشرًا للسودان ومصر، فدولة جنوب السودان مجاورة للقرن الإفريقي من ناحية الشرق ومع إقليم البحيرات العظمى، الذي يضم المنابع الاستوائية للنيل من ناحية الغرب وسيؤدي هذا الانفصال إلى إعادة صياغة التوازنات الإقليميّة التي سوف تصب في مصلحة الدول التي لعبت دورًا اساسيًا في انفصال الجنوب وعلى رأسها إسرائيل والولايات المتحدة وإثيوبيا وأوغندا [53] .

فقد سعت الولايات المتحدة وإسرائيل لأضعاف السودان، وتفكيك دولتها والتقرب من منابع المياه للضغط على مصر والهيمنة على مصادر الطاقة (النفط)، إذ إن انفصال جنوب السودان يعد محاولة للتضيق على مصر؛ لأن قنوات المياه كقناة جونقلي ومشار وغيرها من القنوات، لزيادة مياه نهر النيل ستكون تحت هيمنة جنوب السودان [54].

وبعد قيام إثيوبيا ببناء سد النهضة، تبنى السودان موقفًا مختلفًا للموقف المصري الرافض لبناء هذا السد، وعقب قيام إثيوبيا بتحويل

(50) منى حسين عبيد، مشكلة سد النهضة وتأثيرها في العلاقات السودانية- المصرية، مصدر نفسه، ص 133.

(51) منى حسين عبيد، العلاقات السودانية – الإثيوبية 1954 – 2003، مصدر سبق ذكره، ص 313.

(*) تعد جنوب السودان أحدث دولة في العالم، إذ نالت استقلالها في (19 يوليو 2011م)، وذلك بعد الاعتماد على نتيجة الاستفتاء الذي جرى في نفس العام، ويرى المفكرون أن هنالك العديد من الأسـبـاب التي أدت إلـى قيام الانفصال وهـي:1ـ سوء الأحوال المعيشية في السودان. 2ـ الاختلاف الديني بين شمال وجنوب السودان. 3ـ التدخل الأجنبي ومساعدته للجنوبيين. 4ـ طمع الجنوب في الثروات الموجودة بأرضهم. 5ـ امتناع جنوب السودان عن تطبيق الحكم الإسلامي. للمزيد ينظر: إبراهيم جعفر، لماذا انفصل جنوب السودان عن السودان الأم فجأة، www.limaza.com، تأريخ زيارة الموقع (7 كانون الثاني 2022)

(52) عبد اللطيف فاروق أحمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمـن القومي المصري، المكتب العربي للنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2016، ص 80 81-؛ للمزيد ينظر: منى حسين عبيد، قضية جنوب الـسـودان: دراسة تاريخية سياسية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 70، المجلد 17، بغداد، العراق، 2020، ص 171-176.

(53) نجلاء مرعي، سد النهضة الإثيوبي : والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2019، ص100.

(54) مصطفى عبد الكريم مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 132-133.

مياه النيل الأزرق في (أيار 2013م) دون إبلاغ مصر رسميًا بذلك، أعربت السودان عن موافقتها على ذلك التحويل وعلى إقامة سد النهضة، وعلى إثر ذلك فقد أشركت إثيوبيا السودان ببناء السد وطلبت مساعدة المهندسين السودانيين، وصرح مستشار الرئيس السوداني إبراهيم غندور» بأن سد النهضة لا يشكل قضية سياسية للسودان بل هو قضية مصالح وتنمية»، إذ إنه سوف يؤدي إلى الحد من الفيضانات التي تحدث في السودان والمساهمة في تعدد الدورات الزراعية وزيادة توليد الكهرباء من الروصيرص ومروى[55].

(55) نجلاء مرعي، سد النهضة الإثيوبي: والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، مصدر سبق ذكـره، ص 94-95؛ للمزيد ينظر: أكرم محمد صالح حامد دقاش، أثـر قيام سد النهضة في الأمن المائي السوداني، مجلة حمورابي للدراسات، السنة الرابعة، العدد 14، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، 2015، ص-131 132.

خريطة (1) دول حوض النيل في إفريقيا

المصدر: خريطة نهر النيل من المنبع إلى المصب، (13 شباط 2019)، متاح على شبكة الإنترنت www.almrsal.com ، تأريخ زيارة الموقع (7 شباط 2022).

وعليه فإن موقف السودان هذا ينطلق من بعد سياسي وإنه مجاور لإثيوبيا (كما مبين في خريطة 1) وإن إثيوبيا هي لاعب رئيسي بين السودان الشمالي ودولة جنوب السودان هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فإن النظام السياسي في السودان قد واجه تحديات داخلية وخارجية، إذ كان يأمل في الحصول على دعم دبلوماسي وسياسي

من مصر في مواجهة التحديات التي تحيط بهِ لاسيما في فترة الرئيس الاسبق (محمد مرسي)، وتأخر زيارته إلى الخرطوم والخلاف حول قضية حلايب مما أعطى للسودان الذريعة لإعلان التحول في موقفه نحو السد، إذ انزعج المصريون بسبب تراجع السودان عن موقفها التي كانت متفقة دائمًا مع مصر، فيما يتصل بإقامة أي مشروع مائي في دول أعالي النيل[56]

وقد ساند الرئيس السوداني (عمر البشير) قبل عزله الموقف المصري في أزمة سد النهضة مطالبًا إثيوبيا بعقد اجتماع مشترك لإنهاء الأمور العالقة بين البلدان الثلاثة، وتم تحديد يوم (20 شباط 2019م) لعقد اجتماع في العاصمة المصرية (القاهرة) على مستوى وزراء الخارجية والري للبلدان الثلاثة لبحث المطالب المصرية[57]، وبعد أن تم عزل (البشير) وقفت السودان مع حق إثيوبيا في الاستفادة من مياه النيل الأزرق، وتطوير موارده دون أن يؤدي هذا إلى إجحاف في حقوق مصر والسودان .

نستنتج من خلال ما تقدم، أن السودان تمثل عمقًا استراتيجيًا مهمًا لمصر وإثيوبيا، إذ إنها يحتل موقعًا متوسطًا في حوض النيل، فهي تارة تدعم تطور السياسة المصرية تجاه إثيوبيا، وتارة أخرى تكون طرفًا مؤثرًا في تطورها، وفي حقيقة الأمر فإن السودان ترتبط مع هذه الدول بمصالح مشتركة فضلاً عن العلاقات التاريخية، أما بـشأن جنوب السودان فإن مصر هي الدولة الأكثر تضررًا من عملية التقسيم التي حدثت، وذلك لخطورته على الأمن القومي المصري، إذ إنه سيعطي الفرصة للتدخلات الخارجية لا سيّما إذ ما علمنا أن جنوب السودان سيتبنى مسارًا غير عروبي؛ وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين إسرائيل والقيادات الجنوبية منذُ مدة طويلة.

المطلب الثالث: الاتحاد الإفريقي

عانت القارة الإفريقية من المشكلات والأزمات، التي عرقلت عمليات التنمية في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، إذ سعى قادتها وأبناؤها المخلصون نحو التوصل إلى حلول عقلانية

(56) نجلاء مرعي، سد النهضة الإثيوبي: والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، مصدر سبق ذكره، ص 95.

(57) عمر اليماني، البشير يرضخ ويساند مصر في أزمة سد النهضة، الخليج الجديد، متاح على شبكة الإنترنت https://thenewkhalij.news ، تأريخ زيارة الموقع 7 كانون الثاني 2022.

وواقعية من أجل الارتقاء بالقارة الإفريقية ورفعها من كبوتها الحالية.

وعليه فقد شهدت القارة الإفريقية مُنذ بدايات القرن العشرين ظهور رؤى وأفكار عديدة للوحدة الإفريقية، إذ ساهمت في تطوير فكرة الوحدة الإفريقية[58]، وإنشاء اتحاد إفريقي[*] يضم هذه الدول ليكون من حيث الشكل، المنظمة السابقة نفسها وإن كان قد انطلق في ظل متغيرات جديدة اختلفت عن الأوضاع التي عاصرت قيام (منظمة الوحدة الإفريقية) [59].

نشط الاتحاد الإفريقي في انتهاج التوفيق في مسار العلاقات الإثيوبية – المصرية، إذ شهدت المدة من (أول تشرين الأول حتى نهاية كانون الأول عام 2002م)، العديد من الفعاليات من أجل تفعيل التعاون بين مصر ودول حوض النيل وخصوصًا إثيوبيا، فشهدت القاهرة في (9-10 كانون الأول 2002م) الاجتماع الوزاري الطارئ، لوزراء الموارد المائية والري لمصر والسودان وإثيوبيا، والتي سبقها الاجتماعات الفنية لخبراء الدول الثلاث في (7-8 كانون الأول 2002م) وقد تم خلال الاجتماعات البحث حول الدراسات التفصيلية لمشروعات الربط الكهربائي، وربط الطاقة من الحوض بالشبكتين الأوروبية والعربية الموحدة واستقطاب الفاقد من مياه حوض نهري (البارد – اكيو) وتقدر بحوالي (12) مليار متر مكعب من المياه سنويًا، لاقتسامها بين الدول الثلاث وزيادة حصصها المائية من مياه نهر النيل[60].

وعلى إثر هذه الاجتماعات بحثت مصر مع إثيوبيا استعدادها لتوفير الخبرات الفنية، وتوفير الدراسات المطلوبة للاستفادة من توفير المياه الجوفية وشبكات توصيل المياه، وأعلن عن استعداد مصر لتقديم المساعدات الممكنة لإثيوبيا لمواجهة موجة الجفاف التي تتعرض لها المنطقة الشرقية منها وتسبب مجاعة يعاني منها حوالي مليون مواطن إثيوبي[61].

فعمل الاتحاد الإفريقي على تبني مشروع إعلانه الرسمي حول « السياسة الإفريقية المشتركة للدفاع والأمن» في عام (2004م)، وكانت

(58) مهند عبد الواحد النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات « دراسة حالة الصومال»، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2015، ص 7.

(*) لقد دعا الرئيس الليبي الأسبق (معمر القذافي) إلى عقد دورة استثنائية في (أيلول عام 1999) في ليبيا، من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية والسياسية في العالم والمحافظة على مصادر القارة الإفريقية وامكانيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار ظاهرة العولمة، وعلى هذا الأساس صدر قرار بعقد دورة استثنائية في مدينة سرت في ليبيا، وطرحت ليبيا مشروعين حول الوحدة الإفريقية: 1ـ ميثاق الولايات المتحدة الإفريقية. 2ـ مشروع اتحاد كونفدرالي بين الدول الإفريقية. وقد أسفر عن إعلان سرت تأسيس الاتحاد الإفريقي وفقًا لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. المصدر نفسه، ص 14 15-.

(59) خالد مشرف عيدان، مصدر سبق ذكره، ص162.

(60) مصطفى عبد الكريم مجيد، مصدر سبق ذكره، 144، 145.

(61) خالد مشرف عيدان، مصدر سبق ذكره، ص164.

الغاية منه ضمان الاستجابة الجماعية لكافة التهديدات التي قد تواجه إفريقيا طبقًا لمبادئ القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وتحقيق أهداف الاتحاد في القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن والعمل كأداة لتعزيز التعاون في مجال الدفاع بين الدول الإفريقية وتقوية الدفاع الوطني وإزالة التنافس والشكوك بين الدول الإفريقية، واستقلال الـدول وسلامة أراضيها بصورة فردية والأقاليم والقارة بصورة جماعية[62].

وقد تولى الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) رئاسة الاتحاد الإفريقي في (11 شباط 2019م) ولمدة عام، وتمثلت رؤيته في ان تحقيق السلام والأمن والتنمية من أهم الطرق لمجابهة التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في القارة، وأن مصر تسعى بكل الجهد من أجل إقامة المشروعات والخطط التي تحقق التنمية في القارة الإفريقية مع استغلال الطاقات الكامنة للشباب [63].

ولقد أوضح رئيس المكتب الإعلامي في السفارة المصرية في إثيوبيا الدكتور (رامز أمين)، أن العلاقات بين مصر وإثيوبيا تطورت بشكل إيجابيّ وملحوظ، إذ شهدت انفراجًا نوعيًا في التعاملات مع تأكيد الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) في خطاب تنصيبه بأنه (لن يسمح لسد النهضة أن يكون سببًا في أزمة مع إثيوبيا)، وهو ما احتفت بهِ وسائل الاعلام الإثيوبية، وتلا ذلك لقاء بين الرئيس (عبد الفتاح السيسي) ورئيس الوزراء الإثيوبي في غينيا الاستوائية على هامش أعمال قمة الاتحاد الإفريقي في (تموز 2014م)، إذ صدر إعلان من سبع نقاط تُركز على حق جميع البلدان في التنمية من دون الإضرار بالآخر[64].

أما بـشأن دور الاتحاد الإفريقي في أزمة سد النهضة فقد تجلى في بادئ الأمر بعدم التدخل إلا أن احتدام الأزمة ولجوء الدول الثلاث إلى مجلس الأمن لتسوية النزاع[65]، جعل الاتحاد الإفريقي يبذل الجهود من أجل حل المشكلات القائمة بين الدول الأعضاء في سبيل تنشيط التعاون المشترك بينهما[66]، فقد كان موقفه متحيـزًا

(62) مهند عبد الواحد النداوي، مصدر سبق ذكره، ص 192-193.

(63) فاطمة صـلاح الجندي، الدور المصري في قارة إفريقيا في عهد الرئيس (عبد الفتاح السيسي)، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد خاص، كلية السياسة والاقـتـصـاد، جامعة السويس، السويس، مصر، 2020، ص17.

(64) خالد مشرف عيدان، مصدر سبق ذكره، ص 166.

(65) ناجي محمد أسامة الشاذلي، دور المنظمات الدولية في تسوية السلمية لنزاع سد النهضة الإثيوبي، مجلة روج القوانين المحكمة، الـعـدد 90، كلية الحقوق، جامعة طنطا، الغربية، مصر، نيسان 2020، ص 323.

(66) أزمة سد النهضة مؤشر لقياس مدى فاعلية الاتحاد الإفريقي، مـركـز الإمـــارات لـلـدراسـات والبحوث الاستراتيجية، متاح على شبكة الإنترنت www.ecssr.ae ، تأريخ زيارة: 12 كانون الثاني 2022.

لإثيوبيا، فهو غير قادر على حل وإدارة الأزمة حتى من الناحية التنظيمية، وجدية جدول الاجتماعات، إذ اقتصر دوره على بيان دبلوماسي وحث الأطراف على الاستمرار في التفاوض[67].

وفي (12 كانون الثاني 2020م) طلب رئيس الوزراء الإثيوبي من رئيس الاتحاد الإفريقي الوساطة في مفاوضات السد، وعقد على أثرها الاتحاد الإفريقي عددًا من الاجتماعات والقمم المصغرة، التي ضمت وزراء فنيين ووزراء المياه فضلاً عن مسؤولين سياسيين، حيث سعى الاتحاد الإفريقي في البداية نحو الحصول على موافقة إثيوبيا على تأجيل إجراءات تشغيل السد وملء الخزان لمدة تتراوح ما بين أسبوعين وثلاثة أسابيع، حتى يتسنى الوصول إلى اتفاق، إلا أن إثيوبيا أعلنت في (21 تموز 2020م) عن تنفيذ المرحلة الأولى من ملء السد، وهذا ما دفع بمصر نحو عرض القضية على مجلس الأمن[*] للتوصل إلى اتفاق قانوني [68].

وقد صرح وزير الخارجية المصري (سامح شكري) « بأن عملية التفاوض التي تمت بقيادة الاتحاد الإفريقي واستمرت لمدة ثمانية أشهر، لم تكن مثمرة؛ وذلك بسبب تعنت الجانب الإثيوبي، وغياب الإرادة السياسية في الوصول إلى اتفاق قانوني ملزم في الوقت الذي بذلت فيهِ مصر جهودًا مخلصة للتكيف مع مصالح إثيوبيا، فقدمت الكثير من الأفكار لتذليل الصعوبات، وأكد على ضرورة الالتزام بسياسة الكسب المشترك والمصالح المتبادلة وأن قناعة مصر بحق إثيوبيا في التنمية ترتبط بحق مصر في حصتها من المياه والتزامات إثيوبية مستدامة بالتخفيف عن أي آثار سلبية على دولتي المصب (مصر – السودان)[69].

المتغيرات الإقليميّة كان لها دور مهم ومؤثر في رسم السياسة المصرية وبالأخص في تنشيط نقاط التعاون في العلاقات المصرية- الإثيوبية

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن المتغيرات الإقليميّة كان لها دور مهم ومؤثر في رسم السياسة المصرية وبالأخص في تنشيط نقاط التعاون في العلاقات المصرية- الإثيوبية، إذ يختلف هذا الدور تبعًا للمصالح والدوافع التي تقف وراءها الدول،

(67) نجلاء مرعي، الأمن المائي العربي: التهديدات وآليات المواجهة، مصدر سبق ذكره، ص 183-196

(*) لجأت مصر إلى مجلس الأمن بعد أن استنفذت جميع أُطر وأشكال الحوار مع إثيوبيا بهدفين رئيسين، الأول: يمثل بوضع المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن أمام مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين. والثاني: إبراء الذمة بخصوص مستقبل هذه الأزمة المرشحة لتكون عنوانًا لتصاعد التوتر في ثلاث مناطق حاكمة لمصالح الدولية، هي حوض النيل والبحر الأحمر والقرن الإفريقي. أماني الطويل، سد النهضة: لماذا مجلس الأمن وما هي المسارات المحتملة؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على شبكة الإنترنت https://acpss.ahram.org.eg/news/ ، 12 تموز 2021، تأريخ زيارة الموقع 23 أيار 2022.

(68) ناجي محمد أسامة الشاذلي، مصدر سبق ذكره، ص 324.

(69) حسن أبو طالب، السد الإثيوبي : تحركات مصرية سودانية نحو مجلس الأمن الدولي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على شبكة الإنترنت https://acpss.ahram.org.egs/ ، 19 نيسان 2021 ، تأريخ زيارة الموقع 23 أيار 2022.

فدوافع «إسرائيل» تختلف عن دوافع السودان والاتحاد الإفريقي.

الخاتمة

تؤدي القوى الخارجية دوراً مهماً في تفاعلات النظم الإقليمية سواء من خلال دورها المنشئ للصراع او التعاون اذ شهدت دول حوض النيل تدخلات خارجية من قبل القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة كإسرائيل التي لعبت دوراً محفزاً للصراع في حوض النيل سواء بطريقة مباشرة ام غير مباشرة من اجل تحقيق مصالحها الوطنية في حوض النيل، اذ ساهمت اسرائيل بتقديم الدعم المالي والفني لمساعدة اثيوبيا في بناء السدود والمشاريع المائية على منابع نهر النيل من اجل التأثير على مصر واضعافها إقليمياً.

اما السودان فتمثل عمقاً استراتيجياً مهماً لمصر واثيوبيا اذ انه يحتل موقعاً متوسطاً في حوض النيل، فهو تارة يدعم تطور السياسة المصرية تجاه اثيوبيا، وتارة أخرى يكون طرف مؤثراً في تطورها، وفي حقيقة الامر فأن السودان ترتبط مع هذه الدول بمصالح مشتركة فضلاً عن العلاقات التاريخية ، اما بـشأن جنوب السودان فأن مصر هي الدولة الأكثر تضرراً من عملية التقسيم التي حدثت، وذلك لخطورته على الامن القومي المصري اذ انه سيعطي الفرصة للتدخلات الخارجية، فضلاً عن انحيازها لإثيوبيا وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين القيادات الجنوبية وإسرائيل منذُ مدة طويلة.

اما الاتحاد الافريقي فقد كان الغرض من تأسيس الاتحاد الافريقي هو تحقيق السلم والامن والتنمية الشاملة في القارة الافريقية، فقد كان دوره في ازمة سد النهضة بين مصر واثيوبيا غير فاعل اذ كان يطالب باستمرار المفاوضات من اجل التوصل الى اتفاق بين الطرفي.

الاستنتاجات: -

1. عملت اسرائيل على تأجيج الصراع في حوض النيل وذلك من خلال تمويل المشاريع المائية والسدود في اثيوبيا.
2. تسعى إسرائيل الى الضغط على مصر لتقبل بإعطاء إسرائيل حصة من مياه نهر النيل مقابل عدم تلاعب إسرائيل بجريان مياه النهر.

3. ان الاتحاد الافريقي كان له دور غير فاعل في تمويل السدود الاثيوبية.
4. تمثل السودان عمقاً استراتيجياً مهماً فهو تارة يدعم تطور السياسة المصرية تجاه اثيوبيا وتارة أخرى يكون طرف في التأثير على تطورها.

المصادر

الكتب

1. أحمد عبد الغفار محمد، الصراع وحرب المياه في العالم العربي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصرن 2018.
2. أسامة عبد الرحمن، نهر النيل: أطماع وصراعات وحلول مقترحة، دار الزهور المعرفة والبركة، الجيزة، مصر، ط1، 2012.
3. حسام الدين ربيع الامام، البنك الدولي والازمة المائية في الشرق الأوسط، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2004.
4. حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا، منتدى العربية والدولية، بلا مكان، ط1، 2015.
5. سيد عاشور احمد، المشكلات الاقتصادية والسياسية: افريقيا واقتسام المياه بين دول حوض النيل، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 2011.
6. صالح النعامي، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية واستشراق لمالاتها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2013.
7. صالح النعمامي، العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2017.
8. عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، دار الشروق، عمان، الأردن، 2005.
9. عايدة العلي سري الدين، السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، دار الافاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
10. عبد اللطيف فاروق احمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته

على الامن القومي المصري، المكتب العربي للنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2016.
11. عبد المعطي أبو زيد واخرون، مصر في افريقيان الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مصر، يناير 2019.
12. عدنان هياجنة واخـرون، الموقف الاستراتيجي الامريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ط1، 2011.
13. محمد بركات، مشكلات المياه العربية: الازمات والصراعات والحروب، دار اطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، مصر، 2006.
14. محمد محارب، إسرائيل والقرن الافريقي – الانعكاسات والتدخلات، مجموعة مؤلفين، العرب والقرن الافريقي: جدلية الجوار والانتماء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، لبنان، تشرين الأول 2013.
15. مصطفى عبد الكريم مجيد، أثر متغير المياه في العلاقات المصرية-الاثيوبية، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، ط1، 2021.
16. مهند عبد الواحد النداوي، إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2013.
17. مهند عبد الواحد النداوي، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات « دراسة حالة الصومال»، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2015.
18. نجلاء مرعي، الامن المائي العربي: التهديدات واليات الواجهة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2021.
19. نجلاء مرعي، سد النهضة الاثيوبي : والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2019.
20. نوار جليل هاشم وسوسن صبيح حمدان، التحديات المستقبلية لمشكلة المياه في العالم العربي، دار الكتب العلمية للطباعة

والنشر ، بغداد، العراق، 2014.
21. وعد الله حسين ياسين الحمداني، نهر النيل وتأثيره على الامن القومي العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2014.

الدوريات

1. احمد عز الدين اسعد، العلاقات الإسرائيلية الاثيوبية: رهانات الهيمنة والتغلغل في افريقيا، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 80، رام الله ، فلسطين، 2021.
2. اكرم محمد صالح حامد دقاش، اثر قيام سد النهضة في الامن المائي السوداني، مجلة حمورابي للدراسات، السنة الرابعة، العدد 14، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، 2015.
3. حسن البيضاني، الصراع العسكري في الشرق الأوسط.. بين التصعيد وفرض الهيمنة، مجلة حمورابي للبحوث وللدراسات الاستراتيجية، السنة السابعة، العدد 30، بغداد، العراق، 2019.
4. رياض القنطار، التغلغل الإسرائيلي في افريقية وطرق مجابهته، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1968.
5. صلاح سمير النداري، العلاقات المصرية الإسرائيلية في ضوء المتغيرات السياسية المصرية وضرورة إعادة النظر في معاهدة السلام (26 مارس 1979)، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، مركز الديمقراطي العربي، العدد 2، المجلد 1، برلين، المانيا، ديسمبر 2018.
6. ضفاف كامل كاظم، التغلغل الإسرائيلي في افريقيا واثره في العلاقات العربية الافريقية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 82، المجلد 19، جامعة بغداد، بغداد، العراق، تموز 2020.
7. فاطمة صلاح الجندي، الدور المصري في قارة افريقيا في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، مجلة البحث العلمي في الأداب، العدد خاص، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، السويس، مصر، 2020.

8. لمياء صفاء حسن، المشكلة المائية في إسرائيل واثرها في العلاقات المصرية – الاثيوبية (1952-1981) دراسة تاريخية، مجلة دراسات تربوية، العدد 51، بغداد، العراق، 2020.
9. ليلى العجال، الدور الإسرائيلي في النزاعات المائية بحوض النيل: النزاع الاثيوبي المصري أنموذجاً ، مركز الدراسات الدولية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 68، بغداد، العراق، كانون الثاني 2017.
10. محمد محارب، إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، مجلة سياسات عربية، العدد 3، بيروت، لبنان، تموز 2013.
11. منى حسين عبيد، السياسة الإسرائيلية تجاه دول شرق افريقيا: (اثيوبيا- السودان إنموذجاً)، مركز الدراسات الدولية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد 11، بغداد، العراق، حزيران 2010.
12. منى حسين عبيد، العلاقات الاثيوبية- الإسرائيلية في ظل الحكومات المتعاقبة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 75، بغداد، العراق، 2021.
13. منى حسين عبيد، العلاقات السودانية – الاثيوبية 1954 – 2003، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 22، العدد 2، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2011.
14. منى حسين عبيد، قضية جنوب السودان: دراسة تاريخية سياسية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 70، المجلد 17، بغداد، العراق، 2020.
15. منى حسين عبيد، مشكلة سد النهضة وتأثيرها في العلاقات السودانية- المصرية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، العدد 40، بغداد، العراق، حزيران 2020.
16. ميعاد عبد الرزاق عبد الوهاب و مصطفى جاسم حسين، الصراع حول مياه نهر النيل ، مجلة دراسات مستدامة، السنة الثالثة،

العدد3، المجلد 3، الملحق 3، بغداد، العراق، **2021.**
17. ناجي محمد أسامة الشاذلي، دور المنظمات الدولية في تسوية السلمية لنزاع سد النهضة الاثيوبي، مجلة روج القوانين المحكمة، العدد 90، كلية الحقوق، جامعة طنطا، الغربية، مصر، نيسان 2020.
18. نرمين صلاح الدين القحاح، التغلغل الإسرائيلي في القارة الافريقية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، العدد 4، المجلد 1، برلين، المانيا، كانون الأول 2018.

الرسائل والاطاريح

1. مناسك عبد الوهاب حكمت، الاستراتيجية الإسرائيلية اتجاه افريقيا منطلقات جديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد، العراق، 2013.
2. صبحي فاروق صبحي، الدور الإقليمي لمصر في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 أيلول 2001، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق، 2009.
3. مينا عدنان عبد الامير، متغير المياه في الادراك الاستراتيجي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة (الشرق الأوسط إنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق، 2021.
4. خالد مشرف عيدان، العلاقات المصرية-الاثيوبية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق، 2016.
5. صبحي فاروق صبحي، الدور الإقليمي لمصر في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 أيلول 2001، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق، 2009.

المصادر الأجنبية

1- Herman Butime, Shifts in Israel –Africa Relations, Strategic Assessment, VOL 17, NO. 3, October 2014.

شبكة الانترنيت

1. إبراهيم جعفر ، لماذا انفصل جنوب السودان عن السودان الام فجأة، www.limaza.com ، تاريخ زيارة الموقع 7 كانون الثاني 2022.
2. اتفاقية التعاون بين إسرائيل واثيوبيا، 1 سبتمبر 2019، متاح على شبكة الانترنيت https://aawsat.com ، تاريخ زيارة الموقع 30 كانون الأول 2021.
3. ازمة سد النهضة مؤشر لقياس مدى فاعلية الاتحاد الافريقي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، متاح على شبكة الانترنيت www.ecssr.ae ، تاريخ زيارة 12 كانون الثاني 2022.
4. امـانـي الـطـويـل، سـد النهضة : لـمـاذا مجلس الامـن وماهي المسارات المحتملة، مركز الاهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على شبكة الانترنيت https://acpss.ahram.org.eg/news/ ، 12 تموز 2021، تاريخ زيارة الموقع 23 أيار 2022.
5. حسن أبو طالب، السد الاثيوبي : تحركات مصرية سودانية نحو مجلس الامـن الـدولـي، مركز الاهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على شبكة الانترنيت https://acpss.ahram.org.egs/ ، 19 نيسان 2021 ، تاريخ زيارة الموقع 2.
6. عمر اليماني، البشير يرضخ ويساند مصر في ازمـة سد النهضة، الخليج الجديد، متاح على شبكة الانترنيت https://thenewkhalij.news ، تاريخ زيارة الموقع 7 كانون الثاني 2022.